المحور الأول: المفهوم والتطور

2. تطور المجتمع الدولي

اعتبارا من القرن 15 ومع ظهور فكرة الدولة بالمفهوم الحديث عرف المجتمع الدولي تطورا كبيرا سواء من ناحية تنظيمه بسبب ظهور قواعد دولية تحكم علاقاته، أو من ناحية تزايد تركيبته.

1.2. المجتمع الدولي في العصر الحديث

تتحدد هذه المرحلة التاريخية للمجتمع الدولي من أواخر القرن 15 إلى بداية القرن 20 وقد شهدت مرحلة المجتمع الدولي في العصر الحديث العديد من التغييرات أبرزها ظهور فكرة الدولة القومية في القرن 16 بعد تركز السلطة في يد الملك وانهيار النظام الاقطاعي في أوروبا خاصة مع ظهور حركة الإصلاح الديني التي أدت إلى زوال سلطة الكنيسة والبابا.

وقد ساعد في حدوث هذه التغييرات التي انعكست على المجتمع الدولي خلال هذا العصر الحديث العديد من العوامل التي شهدتها أوروبا والمتمثلة في:

–النهضة العلمية والفكرية –الاكتشافات الجغرافية وظهور الدول المستقلة –الثورة الفرنسية والأمريكية

–توقيع معاهدة الصلح وستفاليا 1648: التي وضعت نهاية للحرب 30 عاما بين الدول الأوربية المسيحية (الكاثوليكية البروتستانتية)، كما أرست هذه المعاهدة نظام جديد للمجتمع الدولي ينظم علاقات الدول الأوربية، من خلال جملة من المبادئ التي تعتبر بمثابة القانون الدولي التقليدي ومن أهم المبادئ التي وضعتها معاهدة وستفاليا:

- إقرار حل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتقسيمها لدويلات قومية
- انهاء سيطرة وسلطة الكنيسة والبابا
- أقرت المساواة بين الدول المسيحية الأوربية
- التأكيد على مبدأ سيادة الدول الأوربية

– الاحتفاظ بحق الدولة المطلق في شن الحروب، والتخلي عن فكرة تقسيم الحرب إلى حرب عادلة وحرب غير عادلة

– إقرار التمثيل الدبلوماسي عن طريق بعثات دائمة محل البعثات المؤقت

–اعتماد المعاهدات الدولية كوسيلة تحكم العلاقات بين المجتمع الدولي الأوربي، وفتحت الباب لتدوين قواعد القانون الدولي.

–انعقاد مؤتمر فيينا 1815، والذي سعت الدول الأوربية من خلال هذا المؤتمر إلى إعادة التوازن الدولي في أوروبا وذلك من خلال اتخاذ العديد من القرارات أهمها:

– انشاء حلف يضم كل من روسيا النمسا بروسيا انجلترا ثم توسع بانضمام فرنسا بعد ابرام هذه الدول لمعاهدة اكس لاشابل سنة 1818

– إعادة الشرعية والذي يعني إعادة الأنظمة التقليدية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية

– تحريم تجارة الرقيق

– تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية

– إقرار مبدأ الحياد الدائم لبعض الدول

– تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول

– إقرار مبدأ التوازن والذي يعني تعاون الدول الأوربية ضد أي دولة أوربية تسعى إلى التوسع على حساب غيرها من الدول الأوربية أو تخل بمبدأ توازن القوى

– مبدأ التعويض أي مطالبة رؤساء الدول الكبرى بالتعويض عن تضحيات دولهم خلال حروب نابليون.

استنتاج:

نستخلص مما تقدم بأن المجتمع الدولي في ظل العصر الحديث شهد تطورا مقارنة بوضعه في ظل العصور الوسطى الذي تميز عنه بخصائص تبرز فيما يلي:

– خضوع المجتمع الدولي في تنظيمه لقواعد القانون الدولي التقليدي

– قلة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وتقسيمه على أساس ديني حيث ضم الدول الأوربية المسيحية فقط، وهذا ما جعل القانون الدولي التقليدي يوصف بكونه قانون أوربي أو قانون مسيحي؛ يحكم العلاقات بين الدول الأوربية المسيحية.

وإن كان المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة بدأ يعرف نوع مع التوسع في منتصف القرن 18 على إثر التوقيع على معاهدة السلام باريس سنة 1856 والذي ترتب عنها دخول الدولة العثمانية كفرد في المجتمع الدولي، ثم إيران والصين (1844) واليابان (1854) وتركيا (1856) وقبلهم الولايات المتحدة الأمريكية.

2.2. المجتمع الدولي في العصر المعاصر

مر تطور المجتمع الدولي في هذا العصر بمرحلتين مختلفتين الفترة المحصورة ما بين سنة 1919 إلى 1990، وفترة ما بعد سنة 1990.

2.2. 1. المجتمع الدولي في الفترة ما بين 1919–1990

شهدت هذه المرحلة تغيرت وتطورات كبيرة أثرت على مفهوم المجتمع الدولي أبرزها:

–قيام الحربين العلميتين

–ظهور المنظمات الدولية

–تزايد عدد الدول: حيث عرف المجتمع الدولي في هذه الفترة تزايد في عدد الدول التي تعد المكون الرئيسي له، فبينما كان عدد الدول الأعضاء في عصبة الأمم لا يتجاوز 47 دولة ثم 51 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة عند التوقيع على ميثاقها ليصبح عدد الدول 206 دولة تمثل جميع قارات العالم.

–التقدم العلمي والتكنولوجي

–الحرب الباردة

2.2. 2. المجتمع الدولي في فترة ما بعد 1990

تميزت هذه المرحلة بظهور نظام عالمي جديد يحكم المجتمع الدولي أثناء حرب الخليج الثانية (1990)، وقد تميز المجتمع الدولي في ظل النظام العالمي الجديد بما يلي:

2.2. 2. 1. المجتمع الدولي من الأحادية القطبية إلى تعدد الأقطاب

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى زوال الثنائية القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهذا ما فسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام الدولي وانفردت بقيادة العالم خاصة في ظل تراجع دول القارة الأوربية، وحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية.

كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقامة قواعد عسكرية في عدة مناطق من العالم وتمكنها من التدخل العسكري خارج إطار منظمة الأمم المتحدة، لكن ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت بالهيمنة على النظام الدولي في إطار الأحادية القطبية، إلا أن فشلها بالتدخل في النزاع في سوريا سنة 2011 الذي أفرز وضع دولي جديد متعدد الأقطاب

2.2. 2. 2. تعدد الفاعلين في المجتمع الدولي

إذ تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في المجتمع الدولي بسبب ظهور كيانات قانونية أخرى تؤثر في العلاقات الدولية وتوجهها، على غرار المنظمات الدولية غير الحكومية إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل قوة تعاون مالية من شأنها أن تضغط على الحكومات وتؤثر سلبا في توجيه سياستها.

2.2. 2. 3. تراجع مبدأ سيادة الدول

أدى ظهور النظام العالمي الجديد إلى انحصار مبدأ سيادة الدول نتيجة تدويل العديد من القضايا التي أصبحت اليوم تخرج من نطاق الاختصاص أو المجال المحجوز أو المحفوظ للدول وكذلك تعويض مبدأ عدم التدخل، وتعميم فكرة أن النظام الدولي الجديد قد أنشأ حقا وواجبا للمجتمع الدولي في التدخل على حساب مبدأ سيادة الدول، كفرض الديمقراطية وإسقاط أنظمة الحكم والتدخل لحماية حقوق الانسان، وقد تزايد تقلص مبدأ سيادة الدول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي فتحت المجال واسعا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة مكافحة الإرهاب.

وفي المجال الاقتصادي تراجع كذلك مبدأ سيادة الدول، حيث عملت الولايات المتحدة الامريكية على الضغط عن طريق المؤسسات المالية «صندوق النقد الدولي البنك الدولي"، وكذلك عن طريق استغلال تغلغل ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات داخل الدول النامية من أجل التأثير على اقتصاديات هذه الدول بهدف استنزاف مواردها الطبيعية وافشال المشاريع التنموية.

استنتاج:

إن المجتمع الدولي في مرحلة العصر المعاصر قد شهد تطورا كميا بزيادة عدد أشخاصه وكيفيا باتساع مجالات العلاقات التي ترتبط بين أشخاصه، وهذا ما أدى إلى تطور قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي حتى تتلاءم مع هذه التغييرات، وبالتالي ظهور قواعد القانون الدولي المعاصر التي تحكم المجتمع الدولي المعاصر لتحل محل قواعد القانون الدولي التقليدي التي كانت تحكم المجتمع الدولي التقليدي.

قائمة المراجع:

-علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.

-عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي، التطور والأشخاص، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

-علي خليل إسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام-المبادئ والأصول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

- عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2010.

-أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس، القانون الدولي العام، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ط1، 2014.

-تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.

-عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دون دار نشر، 1992.

-علي أبو هاني، تراجع مبدا سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس، المدية المجلد 6، العدد 1، 2012، الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67472

أستاذة/ بوعقبة نعيمة